

Distr.: General
20 February 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة
مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ من نكوسازانا
دلامي - زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

أشكركم جزيل الشكر على رسالتكم المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمثل ردكم السريع على رسالتي المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ شهادة أخرى على عمق انشغال أسرة الأمم المتحدة ككل والتزامكم الشخصي ببذل ما في وسعكم للمساعدة على تعزيز الاستجابة الدولية للحالة الخطيرة والمعقدة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتمثل كلمات التقدير للجهود التي تبذلها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والاعتراف بالتأثير الإيجابي للغاية لهذه البعثة مصدرًا من مصادر تشجيع الاتحاد الأفريقي. وإننا عازمون على المشاركة في جهودنا، تمسًا مع الأحكام ذات الصلة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ومبدأ عدم جواز اللامبالاة الذي يقوم عليه هذا القانون.

وكما أشرتم بحق، تقع على عاتقنا مسؤولية ملحة تتمثل في زيادة ما نبذل من جهود من أجل ضمان حماية السكان المدنيين وكفالة توفير المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. ولا ينبغي أن يضيع يوم في هذه المساعي. ومع أن المجتمع الدولي لم يتمكن، كما كان يتعين، من منع انزلاق جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حالة من العنف المنتشر، فإن الواجب الأخلاقي والسياسي يحتم منع استمرار تعرض شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لمزيد من الفوضى والمعاناة. ولا يسعني إلا أن أكرر دعوتكم بشأن واجبنا جميعًا أن نعمل بنشاط متجدد لوقف أخطر التهديدات التي يواجهها السكان. وهذا السياق هو الذي قام فيه الاتحاد الأفريقي، بمجرد نقل السلطة إلى بعثة الدعم الدولية، باتخاذ خطوات فورية لزيادة عدد القوات الموجودة في الميدان، بنشر كتيبتين إضافيتين في غضون شهر، بفضل الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية التي كفلت نقلهما جواً.

وبالنظر إلى ضرورة التعجيل بعملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحقن الدماء وتهيئة الظروف التي تفضي إلى العودة الآمنة للمجتمعات المحلية التي أرغمت على الفرار، من الملح أن نعمل على وضع نهج مشترك بشأن أفضل السبل التي يمكننا التصدي بها بفعالية للتحديات الماثلة. ويتعين علينا عند صياغة هذا النهج أن نسترشد بالاعتبارات التي يملها الواقع العملي، لضمان أن تؤدي جهودنا إلى تخفيف حدة الحالة على أرض الواقع بصورة ملموسة؛ وباعتبارات المرونة، حتى نستجيب لمقتضيات الحالة؛ وباعتبارات الابتكار، لتمكين المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، من وضع نهج مبتكرة لتعظيم أثر تدخله.

وفي سياق القيام بذلك، ينبغي بالضرورة أن نستند إلى الجهود الجارية التي تبذلها بعثة الدعم الدولي بدعم من عملية سنغاري الفرنسية. ومع إدراك البعثة وعملية سنغاري أن التهديد الأمني الرئيسي هو ذلك الذي تفرضه في الوقت الحالي الميليشيات المناهضة لبالاكا وهجمات الإجرامية على المدنيين الأبرياء، فقد شرعت كلتاها بالفعل في تنفيذ عمليات مشتركة لتحديد هذه الجماعة المسلحة. وستكشف هذه الجهود على مدى الأيام القادمة.

وقد اتخذت أيضاً خطوات لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، وضعت بعثة الدعم الدولية ترتيبات لتأمين الممر الحيوي الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالكاميرون. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، قامت بعثة الدعم الدولية بحراسة وحماية عدة قوافل للمساعدة الإنسانية وغيرها من القوافل التي تستخدم هذا الطريق، بما في ذلك شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وإضافة إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، يتمثل الهدف أيضاً في ضمان استئناف تدفق التجارة، وكذلك سيطرة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كامل على مصادر إيرادات بلدها من خلال التحصيل الفعال لرسوم الجمارك وما يتصل بها من ضرائب مفروضة على السلع المتجهة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما تعلمون، لقد أقامت الجماعات المسلحة على مدى الشهور القليلة الماضية العديد من حواجز الطرق غير القانونية التي تعوق التجارة وتحرم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من الموارد التي تحتاج بالذات لأداء المهام الأساسية للدولة.

وأود أيضاً إبلاغكم بأن بعثة الدعم الدولية توشك على الانتهاء من خطة نشر عناصرها في المناطق الريفية. ومع التسليم بأن مجرد حجم أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى وطابع انتشار العنف يجعلان مهمة القوات الدولية بالغة الصعوبة، إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لضمان أن تتوافر للأشخاص المعرضين للخطر الحماية الأساسية التي هم في أمس الحاجة إليها.

وفي التقرير الذي من المقرر أن يقدمه الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٣٢ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، سنقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن الحالة على أرض الواقع بناء على تقييمنا، وكذلك عن جهودنا والنتائج التي تحققت حتى الآن والتحديات التي لا تزال نواجهها. وآمل أن يساعد إسهامنا لمجلس الأمن عند نظره في اتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة الحالة في ضوء تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة الذي صدر تكليف به في الفقرة ٤٨ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).

أما في المرحلة القادمة، فاسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على اتفاقي معكم على أن الدور المستمر الذي تضطلع به بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من قوات وقدرات أفريقية إضافية، من قبيل القدرة على التنقل، دور بالغ الأهمية لتحقيق أهدافنا المشتركة. وعلى وجه التحديد، إنني إذ أحيط علما باعتزامكم طرح مقترح بشأن كيفية معالجة المجتمع الدولي للحالة، واستجابةً لدعوتكم إلى تقديم أفكار عن المسألة قبل اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرفق طيه مجموعة من المقترحات (انظر الضميمة).

وأود أيضاً أن أشدد على مدى أهمية أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، المساعي الأفريقية دعماً كاملاً انطلاقاً من التزام قوي على الصعيدين الإقليمي والقاري. وفي ما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لقد أبدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا توجهها استباقياً وقيادياً. وظل الاتحاد الأفريقي أيضاً يشارك بصورة مستمرة. وإنه من مصلحتنا جميعاً أن نكفل اضطلاع الأفارقة بالدور القيادي اللازم وتوليفهم المسؤوليات ذات الصلة، ذلك أنه بدون قيادة وملكية أفريقية، لا يمكن أن تكون هناك حلول دائمة للتحديات الجمة التي لا تزال قارتنا تواجهها في مجالي السلام والأمن.

وختاماً، أحيط علماً بدعوتكم مفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي، لحضور المشاورات المقرر إجراؤها قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمن في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن المؤسف أنه نظراً لقصر فترة الإشعار ووجود ارتباطات سابقة في سياق عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، ومع وجود اجتماعات مقرر عقدها في نيامي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، لم يكن من الممكن للسفير شرقي الحضور في الموعد المحدد في نيويورك. وفي ضوء هذه التطورات، آمل أن تساعد هذه الرسالة في العرض الذي ستقدمونه إلى مجلس الأمن وآمل إطلاع جميع أعضاء المجلس عليها، بما في ذلك الضميمة.

واسمحوا لي أيضاً أن أؤكد على الأهمية الحاسمة لمنع التراجع في سياق تصدينا لتحديات أخرى في مجال السلام والأمن في القارة، وذلك حتى لا تواجهنا حالات كارثية قبل أن نتصرف.

(توقيع) نكوسازانا دلاميني - زوما

مقترحات الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز العمل الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى

تستنير هذه المقترحات بالتقييم الذي أجراه الاتحاد الأفريقي للحالة على أرض الواقع وبالقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهي على النحو التالي:

تعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

توشك البعثة على بلوغ القوام المأذون به في الفترة الحالية وهو ٦ ٠٠٠ فرد من القوات العسكرية وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين. ولكن توجد حاجة إلى عدد إضافي من أفراد الشرطة، لا سيما وحدات الشرطة المشكّلة، لضمان وجود توازن أفضل بين أفراد البعثة النظاميين، من أجل التعامل بفعالية أكبر مع المسائل المتعلقة بالقانون والنظام، بسبل تشمل التفاعل الوثيق مع السكان المدنيين. والاتحاد الأفريقي مستعد أيضا للقيام عند الضرورة بنشر قوات إضافية لضمان تعزيز الوجود في الميدان. وفي الوقت نفسه، ومع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن إيصال المساعدة الإنسانية إلى خارج بانغي، ستتخذ بعثة الدعم الدولية خطوات، حسب الاقتضاء، لحماية قوافل المساعدة الإنسانية المتجهة إلى المناطق الريفية، مثلما تقوم به البعثة بالفعل في واقع الأمر على طول الممر الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالكاميرون. وستواصل البعثة أيضا تيسير حركة قوافل المساعدة الإنسانية في المناطق الريفية.

ومثلما ورد في رسالة الرئيسة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، ثمة عدد من البلدان الأفريقية المستعدة لتقديم قوات وأفراد شرطة. والمطلوب هو توفير دعم لوجستي ومالي لكفالة نشر هؤلاء الأفراد النظاميين وإعاشتهم، وكذلك توفير المعدات اللازمة في المناطق الحرجة. ويأمل الاتحاد الأفريقي أن يتمكن المجتمع الدولي، بوحى من شعور مشروع بإلحاح المسألة وعزم على الإسراع بتحسين الحالة في جميع أنحاء البلد، من أن يوفر على وجه السرعة الدعم الفوري اللازم لتعزيز بعثة الدعم الدولية. وسيقدم الاتحاد الأفريقي قائمة باحتياجات البعثة الأكثر إلحاحا.

ولتجنب أي شك، من المهم التأكيد مرة أخرى على موقف الاتحاد الأفريقي من الاستخدام المحتمل لقوة دولية إضافية في شكل "تحالف الراغبين"، على النحو الوارد في رسالة الرئيسة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤. ويعتقد الاتحاد الأفريقي أن تلك المبادرة لن تكون مفيدة.

الإسراع بنشر عملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٣٤ (٢٠١٤)

سيخفف ذلك من الضغوط على القوات الدولية الموجودة حالياً على أرض الواقع، مما يتيح لها تعزيز فعالية جهودها الجارية والتركيز حسب الاقتضاء على مهام ملحة أخرى. ويود الاتحاد الأفريقي أن يكرر دعوته الاتحاد الأوروبي إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه العملية لتوفير دعم محدد لبعثة الدعم الدولية في عدد من المجالات، وفقاً للمشاورات التي أجرتها المفوضية والاتحاد الأوروبي في الفترة التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤).

ترشيد القيادة والسيطرة

يخطط الاتحاد الأفريقي علماً بالملاحظات التي أبدت بشأن مسألة القيادة والسيطرة. ويجري حالياً التعجيل بالجهود الرامية إلى تعزيز هيكل القيادة والسيطرة لدى بعثة الدعم الدولية، وخصوصاً من خلال تعيين الموظفين المناسبين في مقر البعثة ومقر قيادة القوة. وفي الوقت نفسه، يتعين تعزيز التنسيق بين مختلف القوات الدولية العاملة في الميدان، مع مراعاة أن عمليات كل من عملية سنغاري والاتحاد الأوروبي مكلفة بتوفير الدعم لبعثة الدعم الدولية. والاتحاد الأفريقي على استعداد لاستضافة اجتماع في بانغي لوضع تفاصيل آليات التنسيق اللازمة.

حشد دعم أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به لصالح بعثة الدعم الدولية

يود الاتحاد الأفريقي أن يعرب عن بالغ تقديره لاعتزام الأمين العام الدعوة إلى تخصيص مجموعة من تدابير الدعم لفائدة قوات بعثة الدعم الدولية تتضمن دعماً لوجستياً مباشراً، وكذلك سداد تكاليف المعدات الثقيلة، بتمويل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وحتى يتسنى المضي قدماً، يقترح أن تقوم إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والإدارات المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الجهات المعنية، ببدء العمل على وجه السرعة وبصورة مشتركة على وضع مفهوم استراتيجي يبين تفاصيل نهج شامل ومتكامل لمعالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيبين ذلك المفهوم على الدروس

المستخلصة من عملية إعداد مفهوم استراتيجي لحل الأزمة في مالي، التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بالتنسيق مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، والتي استهدفت تيسير وضع نهج منسق لمعالجة الحالة السائدة آنذاك في البلد، وكذلك توفير دعم من الأمم المتحدة يمكن التنبؤ بدرجة أكبر.

وينبغي أن تقوم مجموعة تدابير الدعم المقترحة على تحول بعثة الدعم الدولية في الوقت المناسب إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بمجرد تهيئة الظروف اللازمة على أرض الواقع. وقد أوضح الاتحاد الأفريقي مرارا وتكرارا أن دور بعثة الدعم الدولية هو تيسير عمل دولي على نطاق أوسع وأكثر استدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق إنجاز المرحلة الأولية المتمثلة في تحقيق استقرار الحالة. ونأمل أن تستكمل هذه العملية في غضون الستة إلى تسعة أشهر القادمة، بما يمهّد الطريق للمرحلة التالية من جهودنا المشتركة، التي ستؤدي فيها الأمم المتحدة ووظيفة حفظ السلام. وسيحدد الإطار الزمني بدقة على أساس تقييمات مشتركة ومنتظمة للحالة يجريها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعمليات قياس تجري بمقارنة النقاط المرجعية بمؤشرات محددة بوضوح.

ويود الاتحاد الأفريقي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد على أنه في إطار العمل الدولي الأوسع نطاقا المشار إليه أعلاه، ينبغي الاعتراف بدور المنطقة والاتحاد الأفريقي ودعمه بشكل واضح حتى تركز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من الجهود ذات الصلة بالموضوع على مشاركة قوية على الصعيدين الإقليمي والقاري، بالاستناد إلى المزايا النسبية لكل الجهات الفاعلة الدولية المعنية. ومن المهم للغاية أيضاً أن نسترشد في عملية التحول المتوخاة بالدروس المستفادة من تجربة مالي. وسيتناول الاتحاد الأفريقي هذه القضايا بمزيد من التفصيل عندما يعالجها مجلس الأمن في سياق تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المشار إليها في الرسالة.

دفع المرتبات واستعادة المهام الحكومية الأساسية

في إطار الخطوات الفورية اللازمة لتحقيق استقرار الحالة، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام الواجب لمسألة دفع متأخرات المرتبات المستحقة لموظفي الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية المستحقة للمتقاعدين. فقد أدت بالفعل الأزمة الاقتصادية المتعمقة الناشئة عن النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للبلد وخلق أوضاع تفضي إلى أعمال إجرامية مثل النهب. وإننا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن معالجة هذه المسألة، وعلى وجه السرعة، ستسهم بصورة كبيرة في توطيد المكاسب الأمنية التي حققتها بعثة الدعم الدولية وعملية سنغاري. ومن المهم بنفس القدر ضرورة أن تكون الدولة

في وضع يتيح لها ممارسة وظائفها الأساسية. فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، كان من التجارب التي بعثت على مزيد من الإحباط بالنسبة لبعثة الدعم الدولية الأتهيار التام لنظام العدالة الجنائية. ففي الواقع، لم يكن من الممكن التحفظ على كثير من المقبوض عليهم لضلوعهم في أنشطة إجرامية، مثل النهب وشن الهجمات على المدنيين، ناهيك عن محاكمتهم في غياب الهياكل القضائية اللازمة. والموارد اللازمة لمعالجة هاتين المسألتين متواضعة مقارنة بالموارد اللازمة لنشر قوات دولية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إعادة إلى الوطن في حالة المقاتلين الأجانب

سيؤدي البدء فوراً في هذا البرنامج إلى حفز وتعزيز عملية نزع سلاح الجماعات المتبقية من جماعات سليكا سابقاً.

استعراض العملية السياسية

لن تتحقق الاستدامة للمكاسب العسكرية والأمنية ما لم تقترن بعملية سياسية شاملة موجهة نحو التصالح واستعادة النظام الدستوري من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ومن منظور الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي هو تقديم دعم راسخ للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من خلال رئيستها، الرئيس إدريس ديبي إتنو، ورئيس لجنة المتابعة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى بالجماعة، الرئيس دنييس ساسو انغيسو. وقد أبدى كلاهما قيادة والتزامين بضرب بما المثل، على النحو الذي بينه مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة المعقود في نجامينا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويحظى بأهمية خاصة مؤتمر المصالحة المنصوص عليه في البيان الصادر عن مؤتمر القمة. وسيكتسي الدعم المقدم من الأمم المتحدة أهمية حاسمة في هذا الصدد.

ويُقترح الاستفادة من الاجتماع التالي لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، المقرر عقده في برازافيل، لإعطاء دفعة جديدة للدعم الدولي المقدم للعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعتزم الاتحاد الأفريقي الشروع فوراً في مشاورات مع جميع الجهات المعنية من أجل عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت.

ويود الاتحاد الأفريقي أيضاً أن يسلط الضوء على مسألتين إضافيتين حاسمتين بالنسبة لجهوده الجارية لاستئصال شأفة العنف وتيسير تحقيق استقرار الحالة في مرحلة مبكرة، نظراً لأنهما ستكونان بمثابة رادع لمزيد من أعمال العنف ومحاولات تقويض المساعي الرامية إلى إحلال سلام دائم وتحقيق المصالحة في البلد. وتتصل هاتان المسألتان بما يلي:

١ - أعمال لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من أجل التحقيق فورا في التقارير المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من جانب جميع الأطراف منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣: مثلما طلب البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، صدرت توجيهات لبعثة الدعم الدولية للتعاون بصورة كاملة مع المفوضية وموافاتها بأي معلومات مهمة تكون في حوزتها. وإنما نشجع اللجنة على الاضطلاع بأعمالها بما يلزم من استعجال؛

٢ - فرض جزاءات على أفراد وكيانات على النحو المبين في الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤): من المهم والملح للغاية تنفيذ هذه الجزاءات. وإنما نتطلع إلى تحديد أسماء المعنيين من هذه الأفراد والكيانات في أقرب وقت. والاتحاد الأفريقي بصدده استعراض قائمته للأشخاص الذين تستهدفهم الجزاءات، ولا سيما كي يدرج فيها أسماء الأشخاص المرتبطين بجماعة مناهضي بالاكا. ويكتسي التنسيق الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أهمية قصوى في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، صدرت توجيهات لبعثة الدعم الدولية كي تقدم كامل الدعم والمساعدة للجنة وفريق الخبراء المنشأين عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).